

من اعلام النحو في الأندلس :

أبو الحسن الأبدى

« حياته - آرائه النحوية »

د. عبد الهادي أحمد فراج

المبحث الأول : حياته

فيه .

هو : علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني ،
الأبدى (١) ، وكنيته : أبو الحسن ، ولم تختلف المصادر التي ترجمت
له هذه الكنية .

(١) في كثير من المراجع وجدت أن « الأبدى » بالذال المعجمة ، وعلى
سبيل المثال الكتب الآتية :

البيغية ١٩٩/٢ تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم ، والأشباه
والنظائر للسيوطي الجزء الأول ص ٢٠٣ ، ٢٧١ ، ٤١٩ ، ٤٩٢ مطبوعات
مجمع اللغة بدمشق .

والجزء الثاني ص ٩٤ ، ٢٥٣ ، ٤٣٨ ، ٥٥٠ مطبوعات مجمع اللغة
بدمشق وفي كتاب البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٦٧/١
د. عياد الشبتي ، وكتاب (صفة جزيرة الأندلس) ص ١١ نشر المستشرق
أ. ليفي بروفنسال .

**ولكني وجدت كثيرا من المراجع تذكره بالذال المهملة ، قال ابن
خلكان في وفيات الأعيان ١٣٢/٦ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين
عبد الحميد : « والأبدى بضم الهمزة ، وتشديد الباء الموحدة ، وبعدها
ذال مهملة ، هذه النسبة الى بلدة بالأندلس من كورة جيان بناها
عبد الرحمن بن الحكم ٠٠ » وممن أورد الاسم بالذال المهملة - أيضا - :
ياقوت الحموي في معجم البلدان ٦٤/١ ط : دار صادر ، بيروت ،
والاحاطة في أخبار غرناطة ١٥٥/١ ط الخانجي بمصر ، والمغرب في حل
المغرب ٧٥/٢ ط دار المعارف بمصر ، ومقيدات ابن خلكان ص ١٢
للأستاذ عبد السلام هارون ط : الخانجي .**

مولده :

لم تتعرض الكتب التي ترجمت له لسنة مولده ، وان تعرضت لسنة وفاته ، فقد أجمعت هذه الكتب على أنه توفي في « غرناطة » في رجب سنة ثمانين وستمائة ، من الهجرة (٢) .

نشأته :

واد الأبدى في بلدة « أبدة » ولم أقف على شيء من طفولته ، ونشأته الأولى ، ولكنه سرعان ما انتقل الى بلدة « مالقة » بسبب سقوط « أبدة » في أيدي الفرنجة ، لأن التاريخ يحدث : « ... أن موقعة (العقاب) وهي الموقعة الحاسمة التي تمت بين جيوش أسبانيا النصرانية ، بقيادة (الفونس الثامن) ملك قشتالة ، وبين جيوش الموحدين ، بقيادة (الخليفة محمد الناصر) ولد الخليفة (يعقوب المنصور) في هضاب جبال (الشارات) على مقربة من شمال غرب مدينة (أبدة) في ١٥ صفر ٥٦٠٩ هـ وهزم فيها جيش الناصر ، وكانت بداية لانحلال سلطان الموحدين » (٣) .

ثم مكث الأبدى في (مالقة) وتلقى فيها العلم على عدد من الفضلاء، الذين كانت قردان بهم هذه البلدة ، كأبي علي المشلوبين ، والدباج وغيرهما من العلماء ، الذين قرأ عليهم ، ونهل من علمهم الغزير ، فوصل سنده بسندهم ، وظل ينتقل في حلقات الدروس حتى ظهر نبوغه وأجازته الأسياسخ (٤) .

(٢) البغية ١٩٩/٢ .

(٣) صفة جزيرة الأندلس / ١٣٧ ، والاحاطة ١/٣٨٣ ، وعصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس القسم الثاني ص ٢٨٢ ، ٢١٧ .
للأستاذ محمد عبد الله عنان .

(٤) البغية ١٩٩/٢ .

وتقد كانت « مالقة » إحدى قواعد الأندلس المهمة ، ومن أعظم ثغورها على البحر الأبيض المتوسط ، وكانت فيها حركة علمية وتجارية وقد وصفها أبو عبد الله الحميري بقوله (٥) : « مدينة مالقة لا بأس عليها ولا فرق ، آمنة من جوع وسبى ودم ، » (٦) .

وتبدو مالقة - اليوم - مدينة أوربية بكل معانى الكلمة .

ثم رحل الأبدى الى مدينة (غرناطة) واستقر بها ، وانتهى به المطاف اليها ، وذاع صيته ، وأقبل عليه الطلبة ، وولى امامة جامع (القيسارية) (٧) وظل الأبدى يواصل الجهاد بين التدريس والخطابة الى أن توفي في رجب سنة ٥٦٨ هـ .

— رحمه الله — .

ويبدو أنه عاش أغلب حياته في شظف من العيش ، فقد كان يسعى في طلب الرزق ، ليسد حاجته ، ويبعد الفاقة عنه ، وقد تواترت الأخبار التي تدل على فقره وحرمانه ، وتقلب الأيام معه . يقول تلميذه أبو حيان (٨) : وكان في غاية الفقر على امامته في العلم .

هذا ، ولم يكن الأبدى ممن شارك في أحداث عصره ، فلقد عاش الرجل مشغولا بتلقى العلم من أهله ، وتحصيله من مظانه ، ثم اشتغل باقراء الطلبة ، وإفادتهم ، فدراسة أحداث عصره — من وجهة نظري — لا تفيد كثيرا في مثل هذا المقام .

(٥) صفة جزيرة الأندلس ص ١٧٨ .

(٦) الآثار الأندلسية الباقية ص ٢٤٢ للأستاذ محمد عبد الله عنان

(٧) البغية ١٩٩/٢ .

(٨) نقل هذا الكلام السيوطي في البغية ١٩٩/٢ .

ولم نعرف له رحلة الى المشرق ، أو الى أقطار المغرب العربي
كما صنع بعض أقرانه ، تلاميذه •

شيوخه :

تلقى الأبدى العلم على يد شيوخ أجلاء ، وأسائفة فضلاء ،
أسهموا في ثقافته ، وصنعوا منه طالبا نجيبا ، وعالما فذا ، وقد تكفلت
المصادر المتى بين أيدينا بذكرهم ، ومن أشهر هؤلاء :

١ - أحمد بن محمد العزفي (١٠٠٠ - ٦٢٣ هـ) (٩) :

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي عرفة ،
اللخمي ، السبتي فقيه ، ومحدث مشهور ، عالم بالسنة ، شديد
الانتصار لها ، مع الفضل التام ، والدين المتين ، والورع والزهد ،
أخذ عن أبي زيد السهيلي ، وأبي القاسم بن بشكوال ، وقرأ عليه
الأبدى صحيح مسلم ، وسنن الترمذي •

٢ - الشلوبين (٥٦٢ - ٦٤٦) (١٠) :

هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأردني ، من أهل
اشبيلية كان اماما في العربية ، بارعا في التعليم ، أقرأ الطلبة نحو
من ستين سنة ، حتى علا صيته ، واشتهر ذكره •

(٩) انظر في ترجمته :

درة المجال ٧١/٣ تحقيق الدكتور / محمد الأحمدى أبو النور

ط : دار التراث ، والأعلام للزركلي ٢١٨/١ ط : دار العلم للملايين •

(١٠) ترجمته في اختصار القدر المعلق في التاريخ المحلى لابن سعيد

المغربى ص ١٥٢ تحقيق الأستاذ ابراهيم اليباري ط الهيئة العامة لشئون

المطابع الأميرية ١٩٥٩م ، وصلة الصلة لابن الزبير ص ٧٠ ط مكتبة خياط

بيروت ، والبغية ٢/٢٢٤ ، ومقدمة التوطئة د . يوسف المطوع مطابع

سجل العرب

قال ابن الزبير : وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه ، أو نحوي لا يستند ولو بواسطة اليه .

صنف : التوطئة ، وشرح الجزولية ، وشرح كتاب سيبويه ، وله تقييد على المفصل ، وله كتاب الاعتراض والانفصال ، أخذ عنه مشاهير علماء النحو واللغة في الأندلس في القرن السابع الهجري وكان الجميع يجله ويحترمه ، ووصفه المقرئ بأنه « ... آية الله في العربية » .

٣ - الدباج (٥٥٦ - ٦٤٦ هـ) (١١) :

هو : علي بن جابر بن علي بن يحيى ، اللخمي ، المقرئ ، يكنى أبا الحسن ، ويعرف بالدباج ، ولد باشبيلية ، وأخذ القراءات عن أبي بكر بن طلحة ، وتلا على صهره أبي الحسن نجبة بن خلف الرعيني ، وقرأ النحو على ابن خروف ، وأبى ذر الخثني ، ثم تصدر لأقراء العربية ، والقرآن ، نحو خمسين سنة ، وأخذ عنه خلق كثير ، منهم الأبدى .

« تلاميذه » :

كان الأبدى اماما في النحو ، وشيخا في العربية ، أخذ عنه جماعة ، وروى عنه كثير من طلبة العلم .
ومن أشهر تلاميذه :

١ - يوسف اليحصبي (٧٠٣ - ٧٠٣ هـ) (١٢) :

هو : يوسف بن علي بن يوسف اليحصبي ، من أهل الفضل

(١١) ترجمته في : صلة الصلة / ١٣٧ والمغرب / ١ / ٢٦٠ وشذرات

الذهب / ٥ / ٢٣٥ .

(١٢) دورة الحجال / ٣ / ٢٤٥ .

والمترضع ، كان بارع الكتابة ، خطيبا مفوها ، فاضلا صالحا، شريفه النفس ، له حظ وافر من علوم العربية ، حفظ الغريب ، وكان يقول شعرا ، أخذ عن ابن أبي الربيع ، والأبدي وأجاز له ابن فرتون .

٢ - ابن الزبير (٦٢٧ - ٥٧٠ هـ) (١٢) :

هو : أحمد بن إبراهيم بن الزبير أبو جعفر ، الثقفى ، الغرناطى ، قال ابن الخطيب « ... إليه انتهت الرياسة بالأندلس في صناعة العربية ، وتجويد القرآن ، ورواية الحديث ، إلى المشاركة في الفقه ، والقيام على التفسير ... » .

أخذ عن جماعة منهم : ابن سيد الناس ، وابن أبي الربيع ، والأبدي ، وأخذ عنه : أبو حيان ، وابن حيان ، وابن جابر الوادى ، أشى ، صنف تعليقا على كتاب سيوييه ، والبرهان في ترتيب سور القرآن ، وغير ذلك .

٣ - ابن فركون (٦٤٩ - ٧٢٩ هـ) (١٤) :

هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن هشام القرشى ، من أهل غرناطة ، كان كثير الاجتهاد والنظر ، مشاركا في كثير من العلوم ، حسن التلاوة ، طيب النعمة بالقرآن ، ولى قضاء (مالقة) ثم قاضى القضاة فى (غرناطة) ، أخذ العلم عن أئمة فضلاء منهم : ابن الصايغ والأبدي .

(١٢) غاية النهاية ١/٣٢ ، والاحاطة ١/١٨٨ - ١٩٣ ودره الحجال

١١/١ ، والبغية ١/٢٩١ ، ١٩٩/٢ .

(١٤) الاحاطة ١/١٥٣ - ١٥٧ .

٤ - أبو الحسن التيجاني (٥٦٠ - ٧٣٠ هـ) (١٥) :

هو : علي بن عمر بن ابراهيم بن عبد الله الكتاني ، أصله من بلدة (بسطة) واستوطن (غرناطة) ، وقعد بمسجدها الكبير ، يقرأ فنونا من العلم من نحو وقرآيات وفقه وأدب ، وولى الخطابة ، كان حسن السيرة ، عظيم النفع ، أدبيا لوذعيا ، تلقى العلم عن : أبي جعفر الطباع ، وأبي الحسن بن المصايغ ، والأبدي ، والرندى ، وغيرهم ، ومن تلاميذه : لسان الدين بن الخطيب صاحب الإحاطة .

٥ - أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) (١٦) :

أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف النفري الغرناطي ، عالم مشهور جدا ، كان ثبثا قيما ، أخذ عن أربعة وخمسين شيخا منهم : ابن أبي الربيع ، والأبدي ، ونقل عنه كثيرا في كتبه ، وسماه في غالب تلك النقول « شيخنا » (١٧) .

« مكانته العلمية »

كان أبو الحسن الأبدي من أبرز علماء الأندلس في القرن السابع الهجري ، وكان من أقرانه علماء يشهد لهم التاريخ برسوخ القدم ، وعلو المنزلة في العلم ، كابن عصفور ، وابن الضائع ، وابن أبي الربيع ، وابن هشام الخضراوي ، وابن الحاج ، وبهاء الدين بن اتحاس

- (١٥) نفع الطيب ٥٠٧/٥ والاحاطة ١٠٤/٤ والبغية ١٨٠/٢ .
 (١٦) مصادر ترجمته كثيرة فانظر منها : الاحاطة ٤٣/٣ والوافي بالوفيات ٢٦٧/٥ ، ونفع الطيب ٥٣٥/٢ والبغية ٢٨٠/١ ، أبو حيان التحوي للكتورة خديجة الحديثي .
 (١٧) انظر على سبيل المثال ارتشاف الضرب ٣٦٨/١ ، ٦/٢ ، ٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨٨ ، ٢١١ ، ٢٠٩/٣ .

الحايب، وغيرهم من الذين تتلمذوا على الأستاذ أبي على الشلوبين (١٨) ، وكانت للأبدى بين هؤلاء مكانة مرموقة ، وشهد له الكثير بالسبق ، وكان موضع تقدير واحترام ، وكانت آراؤه مناط تأس والقرام، وأقواله محل نظر ومجال استشهاد ، وانتشرت هذه الآراء في كثير من المؤلفات النحوية التي جاءت بعده ، وسأسوق نصوصا من أقوال العلماء تزيدينا وضوحا في ابراز مكانة الرجل العلمية :

١ — قال السيوطي (١٩) : « .. قال في تاريخ غرناطة : كان نحويًا ، ذكرا للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه » .

٢ — وقال تقي الدين السبكي (٢٠) : « .. والأبدى كان أمة في النحو ... » .

٣ — وقال أبو حيان (٢١) في النضار : « .. كان أحفظ من رأيناه يعلم العربية ، وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه ... قلت يوما للفتية أبي اسحاق — ابراهيم بن زهير — والأبدى حاضر ، : ما حد النحو ؟ قال : هذا الشيخ هو حد النحو ... » .

أثاره

من الأساتذة من كان يشغله التدريس وتخريج الطلاب عن التأليف،

(١٨) انظر : تاريخ الفكر الأندلسي / ١٨٦ ترجمه عن الأسبانيه الأستاذ الدكتور مؤنس ط : النهضة المصرية ١٩٥٥م ، ومقدمة للتوطئة .

(١٩) البغية ١٩٩/٢ .

(٢٠) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٧٧/٤ تحقيق أحمد مختار

الشريف دمشق ١٩٨٧م .

(٢١) نقلا عن البغية ١٩٩/٢ .

والتصنيف ، ولا يكاد يخلو عصر من عصور الحضارة الإسلامية من نوعية من هذا الطراز من العلماء .

وهناك من كان يجمع بين التأليف والتدريس ، ولاشك أن هؤلاء أبقى أثرا من المصنف الأول، ذلك أن تلك المؤلفات تكون شاهد صدق على مدى ما وصل صاحبها من مكانة ، فهي المعين الذي يساعد الدارسين على الوقوف على آراء الأستاذ ، وطرائق تفكيره .

والدارس لا يملك — في النوع الأول — أن يقول إلا بما انتهى إليه من كلمات معاصريه وتلاميذه ، الذين أوصلوا إلينا آراءه .

ولقد حاولت أن أنقب عن آثار الأجدى التي تركها ، ولم أوفق في الحصول على شيء من تراث الرجل ، وقد ذكرت الكتب التي ترجمت له أن له شرحا على الجزولية (٢٢) .

ولو أن تراث هذا الرجل وصل إلينا كاملا ، فإن الصورة — من غير شك — ستكون أقوى وأوضح ، ولكن هذا لا يعفينا من جانب التعريف به، والتنبية عليه، ولقد كان لما سجله تلميذه النابه (أبو حيان) ، وما حوته أمهات كتب النصوص من آرائه أثر كبير في إبراز شخصيته النحوية .

(٢٢) هناك نسخة من هذا الشرح في المكتبة الخمراوية بالمغرب

تحت رقم ٢٩ وأقوم بمحاولات للحصول على مصورة منها .

البحث الثاني

آراؤه النحوية

لقد ذكرت المراجع النحوية واللغوية كثيرا من هذه الآراء ، وقد لاحظت أن آراءه — في الغالب — معقولة ، وتوجيهاته مقبولة ، وأقيسته مدعومة ، واستدلالاته موثقة .

كما لاحظت — أيضا — من دراسة هذه الآراء ، أن الأبدى لم يكن بصريا مترمقا ، ولا كوفيا متعصبا ، وإنما يرجح ما تقوى حجته ، وتسلم علته ، ويثبت لديه دليله ، فهو يوافق أى المذهبين متى وجد الحق معه ، والصواب بجانبه ، وفي بعض الأحيان ينفرد برأيه ، ويستقل بوجهة نظره .

وبعون الله سأعرض بعض جهوده وآرائه النحوية التي جمعتها من كتب النحو واللغة والتفسير التي نقلت عنه ، مبينا قوله من واقع هذه المؤلفات ، وسأقف عند بعض المسائل أعرض آراء النحاة فيها ، وأرجح ما أراه قويا ، مؤيدا ما أقول بالدليل ، ما أمكن .

وسيكون ترتيب المسائل على نمط ألفية ابن مالك ، لأنه — في رأيي — هو الترتيب الأمثل والأحسن ، فأقول وبالله التوفيق :

١ — في باب (الكلمة والكلام) :

ذكر العلماء أن الفعل ما دل على معنى في نفسه والزمن جزء منه ، وأن الفعل يأتي على صور ثلاث هي : (الماضي ، والمضارع ،

والأمر (ولكل منها علامة تميزه ، وذكروا أن علامة المضارع مجموع
أمرين (٢٣) :

(أ) قبول الحرف (لم) في أوله .

(ب) أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف المضارعة (أنيت) .

قال الجزولي (٢٤) : « حروف المضارعة أربعة : يجمعها قولك
(نأيت) فالهمزة للمتكلم ، والنون للواحد ومعه غيره ، وللواحد
المعظم نفسه ، والياء للغائب المذكر مطلقاً ، وللغائبات ، والتاء :
للمخاطب مطلقاً ، وللغائبة والغائبتين » .

استدرك (٢٥) عليه الأبدى ذلك فقال :

« كان ينبغي أن يزيد — هنا — بعد قوله : (وللغائبة) وللغائب
ان حمل على مؤنث ، نحو : تجيء كتابي ، على معنى الصحيفة ،
أو أصيف إلى مؤنث ، نحو : تجتمع أهل المدينة ، وتذهب بعض
أصابعه ، أو كان فيه علامة تأنيث ، نحو : تقوم طلحة ، وتعديل
الخليفة ... » .

(٢٣) انظر المسألة في : الأصول لابن السراج ٣٨/١ تحقيق

عبد الحسين الفتلى وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨/١ د. عبد المنعم

هريري ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦/١ د. عبد الرحمن السيد ،

وشرح ابن عقيل ٢٨/١ تحقيق محيى الدين .

(٢٤) الجزولى ومذهبه النحوى مع تحقيق كتابه القانون ص ٤١

(رسالة) جامعة القاهرة اعداد شعبان عبد الوهاب .

(٢٥) رأى الأبدى فى تمهيد القواعد ٧٤/١ ، ٧٥ (رسالة) كلية

اللغة العربية بالقاهرة د. على فلخر .

وأرى أن هذا ليس استدراكا على الجزولي من الأبدى، وذلك لأنه ذكر أن التاء للغائبة ، فمتى كان الفعل للغائبة جىء بالتاء فيه، وهذه المواضع التي أوردها انما جىء بالتاء في أفعالها لتأولها بمؤنث ، فلم تدخل التاء إلا في فعل مؤنث ، فالصور التي ذكرها متدرجة فيما ذكر .

٢ - اختلف العلماء - أيضا - في المضارع ، هل هو للحال أو الاستقبال على أقوال (٢٦) :

(أ) قال الزجاج : انه لا يكون الا للاستقبال .

(ب) وقال ابن الطراوة : انه لا يكون الا للحال حيثما وقع .

(ج) وقال الجمهور وسيبويه : انه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركا بينهما ، لأن اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ ، قال سيبويه (٢٧) « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » .

(د) قال الفارسي : انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، واختاره الأبدى .

(هـ) ويرى ابن طاهر : أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال .

وعلى الأبدى لرأى الفارسي الذي اختاره بقوله (٢٨) :

« ... ان اللفظ اذا صلح للقريب والبعيد ، كان القريب أحق به ، بذليل أنك تقول : أنا وزيد قمنا ، وأنت وزيد قمتما ، فتغلب المتكلم والمخاطب لقربهما ، وزمن الحال أقرب من المستقبل ، فهو أحق » .

(٢٦) انظر : الكتاب ١٢/١ والتذييل والتكميل ٨٠/١ (رسالة)

د. مصطفى حباله والهمع ٧/١ .

(٢٧) الكتاب ١٢/١ (مارون) .

(٢٨) التذييل والتكميل ٨٠/١ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٩٠/١ .

ونلاحظ - هنا - أن الأبدى ارتضى رأى الفارسى ، وعلل له ،
 ورجحه مخالفاً بذلك سبويه والجمهور ، وبذلك نستطيع الحكم عليه
 بأنه كان يستعمل عقله ، ويميل الى ما يقتنع به ، مادامت العلة مقبولة ،
 والتوجيه سديداً ، فهو لا يقبل الا ما قويت لديه حجته ، وان خالف
 بذلك سبويه وغيره من أئمة النحو .

٣ - ذكر العلماء القرائن التى تخلص المضارع للحال دون
 الاستقبال قال فى التسهيل (٢٩) : « ... ويتعين للحال عند الأكثر
 بمصاحبة الآن ، وما فى معناه ، وبلام الابتداء ، ونفيه ليس ، وما ،
 وان ... » .

وزاد الأبدى (٣٠) على هذه القرائن التى ذكرها النحاة : أن
 يعطف المضارع على الحال أو يعطف الحال عليه نحو : يقوم زيد
 ويخرج ، ويقوم زيد ويخرج الآن ، كذلك اذا وقع فى موضع نصب
 على الحال نحو : جاء زيد يضحك .

وهكذا نرى أن الأبدى انفرد بهذه الزيادة ، وهى مقبولة ،
 ومعقولة ، لأن دلالة هذه الأشياء على الحال واضحة ، وهذا ان دل
 فانما يدل على مدى تمكنه من المسائل التى يتناولها ، وحسن تنظيره
 فى القضايا التى يتولى شرحها .

وأيضاً زاد الأبدى على القرائن التى تخلص المضارع للاستقبال :
 عطفه على المستقبل ، وعطف المستقبل عليه ، نحو : سيأكل زيد
 ويشرب ويشرب زيد وسياكل .

(٢٩) التسهيل ص ٥ تحقيق محمد كامل بركات .

(٣٠) التذييل ٩٠/١ وتمهيد القواعد ١٠١/١ ، ١٠٢ .

٤ - الفعل المضارع المنفى بلم و لا ماضى المعنى بلا خلاف، ونكن هل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه ، أو لم يزل مضارعا وتغير معناه دون لفظه ؟ فى ذلك خلاف (٣١) :

(أ) يرى المبرد وأكثر المتأخرين : أنه تغير معناه دون لفظه ، واختاره ابن مالك .

(ب) وذهبت طائفة من العلماء ، منهم الجزولى الى أن (لم و لا) يدخلان على لفظ الماضى ، فيقلبانه الى لفظ المضارع ، ويبقى المعنى كما كان ، واختاره (٣٢) الأبدى ، ونسبه الى سيوييه قال (٣٣) : « لم أفعل نفى فعل ، وهو مجزوم بلم » ، وقال فى موضع آخر : « اذا قال فعل فان نفيه لم يفعل ، واذا قال : لقد فعل فان نفيه : لا يفعل ... » .

وهذا الاستنتاج الدقيق من الأبدى يدل على مدى معرفته بغوامض الكتاب ، ووقوفه على أسراره ، وهذا يؤيد ما قاله فيه أهل العلم وسبق (٣٤) أن نقلناه عنهم .

٥ - فى (باب الموصول) :

من الضمرات (أى) ولها عند النحاة صورا أربع (٣٥) :

(٣١) انظر المسألة فى : المقتضب للمبرد ٤٦/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨/١ والرضى على الكافية ٢٢٢/٢ ، ومنهب الجزولى النحوى ٤٢ والهمع ٨/١ .

(٣٢) رأيه فى تمهيد القواعد ١٠٨/١ .

(٣٣) الكتاب ٩١/٣ ، ١١٧/٣ .

(٣٤) سبق ذلك فى هذا البحث عن الحديث عن ملانته العلمية .

(٣٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/١ والمرادى على الالفية

٢٤٢/١ والانصاف ٧٠٩/٢ والأشمونى ١٦٥/١ .

الأولى : الا تضاف ويثبت صدر صلتها ، نحو : جاءنى أى هو
فاضل ، فتعرب لفقد الأمرين •

الثانية : الا تضاف ويحذف صدر صلتها نحو : جاءنى أى فاضل،
فتعرب لفقد الأول وهو الاضافة •

الثالثة : أن تضاف ويثبت صدر صلتها ، نحو جاءنى أيهم هو
فاضل ، فتعرب - أيضا - لفقد الثانى ، وهو حذف الصدر •

الرابعة : أن تضاف ، ويحذف صدر صلتها ، نحو :

• قوله تعالى : « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد » (٣٦) •

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين (الاضافة ، وحذف الصدر) خلافا

للخليل ويونس(٣٧) ، فهى معربة عندهما فى الأحوال الأربع •

قال الأبدى(٣٨) : « ... بنيت أى فى قوله تعالى : أيهم أشد،

عند سيبويه ، لخروجها عن نظائرها ، وكان حقها أن تعرب لتمكنها
بالاضافة ، ولاسيما وهى مضافة الى مضمر ، والمضمرات ترد الأشياء

الى أصولها » •

وبهذا يتضح لنا أن الأبدى كان يقف على كثير من الدقائق ،

وبخاصة فى كلام سيبويه ، قلما يقف عليها غيره من المتأخرين ، وهذا

دليل على نفاذ بصيرته ، وحسن تعليقه •

٦ - فى باب (المبتدأ والخبر) :

اختلف العلماء فى رافع المبتدأ والخبر على مذاهب(٣٩) كثيرة

أرجحها :

(٣٦) سورة مريم ٢٩/ •

(٣٧) الكتاب ٢/٣٩٩ ، ٤٠٠ (هارون) •

(٣٨) الأشباه والنظائر ١/٤٩٢ والهمج ١/١٦ •

— أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وهذا رأى
سيبويه ، وجمهور البصريين (٤٠) .

وقد رد ابن عصفور (٤١) هذا الرأى بالآتى :

١ — أن المبتدأ قد يرفع فاعلا ، نحو : القائم أبوه ضاحك، فلو
كان المبتدأ رافعا للخبر لأدى ذلك الى اعمال عمل واحد فى معمولين رفعا
من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ، وذلك لا نظير له .

٢ — أن المبتدأ قد يكون اسما جامدا أو ضميرا ، والفاعل اذا ثان
غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر
عليه ، بل يجب فى بعض المواضع .

واختار الأبدى (٤٢) رأى سيبويه والجمهور، ورد هذه الاعتراضات

بالآتى :

١ — أما الأول : فلأن طلبه للفاعل مخالف لطلبه للخبر ، فقد
اختلفت جهتا الطلب ، ويجوز عمل رفعين أو نصبين من وجهين مخالفين،
أما جهة واحدة فلا .

٢ — وأما الثانى : يتأتى ذلك فيما كان من العوامل محمولا على

(٣٩) انظر المسألة فى : انبصرة للصيمرى ١/١٠٠ ، والحجة
لابن خالويه ص ٢٤٣ ، والاشمونى ١/١٩٣ والهمع ١/٩٤ .
(٤٠) الكتاب ٢/١٣٧ والفتضب للمبرد ٤/١٢ والأصول ١/١٨٧
والانصاف ١/٤٤ .

(٤١) شرح الجمل ١/٣٥٧ تحقيق صاحب أبو جناح ط ١٩٨٠م
بغداد .

(٤٢) رأى الأبدى فى التذييل ٢/١٣ (رسالة) . د سيد تقى
عبد السيد ، وتمهيد القواعد ١/٨٨٦ ، والهمع ١/٩٤ .

الفعل ، ومشبها به ، والمبتدأ ليس من هذا القبيل ، لأن عمله متأصل ، لأنه انما يعمل فيه لطلبه له ، كما يعمل الفعل في الفاعل أطلبه له .
والذى أراه أن هذا الجهد المشكور من النحاة مجهد ، ومع ذلك فهو معوق للوصول الى ما هو مفيد ، فهذا الاختلاف لا يؤثر في ضبط المبتدأ والخبر ، فالخير في ترك مثل هذه المجادلات الذهنية، والاقتصار على أن المبتدأ مرفوع ، والخبر - أيضا - مرفوع .

٧ - في (باب النواسخ) :

اختلف الرأى حول (عسى) ، من حيث كونها فعلا أو حرفا على النحو التالي (٤٣) :

أولا : هناك من يرى أنها (حرف) يدل على الرجاء مثل (لعل) ، واستند هذا الرأى الى أنها ينطبق عليها معنى الحروف ، حيث لا يظهر معناها الا بانضمام غيرها اليها .
ثانيا : هناك من يرى أنها (فعل) لأنها تقبل علامات الماضى كتاء الفاعل ، وتاء التانيث ، قال تعالى : « فهل عسيتم ان توليتم ... » (٤٤) .

ثالثا : التفصيل ، ان عملت عمل لعل فهي حرف والا فهي فعل .
قال الصبان (٤٥) - بعد ايراده الخلاف السابق - (ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفه فهي فهل باتفاق » .

(٤٣) انظر المسألة فى : شرح المفصل ١١٦/٧ ، والبسيط ٦٧١/٢

والتوطئة ص ٢٩٧ والمغنى ١٥١/١ وشرح التصريح ٢٠٦/١ .

(٤٤) سورة محمد ٢٢/ .

(٤٥) الصبان على الأسمونى ٢٦٧/١ .

وقال الأبدى (٤٦) في شرح الجزولية : « ... خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال ليست من النواسخ ، لأن حكم النواسخ أن يقدر زوالها ، فينعتد من معموليها مبتدأ وخبر ، وأنت لا تقول : زيد أن يقوم . »

ولكن الأبدى رد عليه بقوله : « وهو غير صحيح لأننا إذا قدرنا زوال عسى قدرنا زوال (أن) ... » .

والأولى اختيار كونها فعلا ، ناسخا ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهذا هو الاتجاه الغالب عليها ، ومما يقوى الفعلية فيها : اسنادها الى تاء التانيث ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، مثل : (هند عست أن تفلح ، وهما عسيا أن يقيوما ، وهم عسوا أن يقيموا) .

٨ - في باب (النائب عن الفاعل) :

إذا كان الفعل متعديا الى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى، وأخواتهما فالأشهر (٤٧) عند النحويين اقامة الأول ، تقول : أعلم زيد فرسك مسرجا .

وأما اقامة الثاني - إذ لم يلبس - فذهب قوم الى الجواز ، واختاره ابن مالك (٤٨) .

(٤٦) الأشباه والنظائر ١٠/٣ ، ١١ .

(٤٧) انظر المسألة في : الأصول ٨٧/١ واللمع ١١٧/ والمقرب

٨١/١ وشرح الكافية الشافية ٦١١/٢ وابن عقيل ٢٨٦/١ والأشمواني ٦٩/٢ .

(٤٨) في التسهيل ص ٧٧ « ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات

مطلقا ان أمن اللبس ... خلفا لمن أطلق ... » .

وذهب قوم الى منع اقامته، وهو اختيار الخضراوي، وابن عصفور،
والأبدى (٤٩) •

واما اقامة الثالث ، فنقل الخضراوي الاتفاق على منع اقامته ،
وليس ذلك بمسلم له ، وذهب بعض العلماء الى جواز اقامته (٥٠) •
ان أمن اللبس فيقال : أعلم زيدا كبشك سمين ، ولا يقال :
أعلم زيدا خالدا منطلق ، لوجود اللبس •

وأنا لا أميل الى رأى الأبدى ، ومن معه ، لأن الخلاف موجود
وثابت ، فكثير من النحاة أجاز اقامة الثانى والثالث فى هذا الباب
بشرط أمن اللبس •

٩ - باب (الاستفهام) :

ذكر العلماء (٥١) أن نصب المشغول عنه يترجح على رفعه اذا
وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يجيء بعدها الفعل ، كهمزة
الاستفهام وما النافية ، ولا النافية ... الخ •

أما ابتداء المسبوق باستفهام داخل على أجنبي من المسبوق ،
مثل : (أنت زيد تضربه) و (أهد زيد تضربه) :

فمذهب سيبويه (٥٢) : أنه يبطل حكم الاستفهام فى اختيار
النصب فى (أ زيد) ، ويعرب (أنت) و (هند) مبتدآن وما بعده
خبره •

(٤٩) الارتشاف ١٨٨/٢ والمقرب ٨١/١ وشرح التصريح ٢٩١/١

(٥٠) المراجع السابقة •

(٥١) انظر المسألة فى : البسيط لابن أبى الربيع ٦١٩/٢ وشرح

التصريح ٣٠٠/١ •

(٥٢) الكتاب ١٠٤/١ ، ٣٢٨ (هارون) •

وذهب الأخفش (٥٣) : الى لِحْظِ الاستفهام فَرَفَعَ (أنت) بفعل مضمر ، وكذلك (هند) ، وينصب بذلك (زييدا) في المثاليين ، وكان همزة الاستفهام باشرت زييدا ، فاختر نصبه .

وقد رد على الأخفش : ابن ولاد ، وابن طاهر ، وابن مضاء .
وقال الأبدى في تقرير مذهب الأخفش : أصله : أضريت ضربت زييدا ضربته ، فسر رافعا للضمير لما حذف انفصل الضمير ، فصار (أنت) ، وفسر ناصبا لزيد ، فصار المحذوف فعلين ، فعلا رافعا ، وفعلا ناصبا .

قال أبوحيان (٥٤) عن رأى الأبدى : « ... وهذا قول لم يسبقه اليه أحد ممن قرر مذهب الأخفش ... » .

١٠ - في باب (التنازع في العمل) :

أفاضت كتب النحو في بيان الشروط التي يجب توافرها لتحقيق التنازع ، ونجملها في الآتي :

- ١ - أن تتقدم العوامل المتنازعة على ما تنازعت عليه .
- ٢ - أن تكون العوامل المتنازعة مرتبطة لا متناقضة ، ويحدث الربط بينها - غالبا - بالعطف ، أو مجيء المتأخر جوابا للمقدم، نص على ذلك ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور ، والأبدى (٥٥) في أثناء كلام له على الجزولية .

(٥٣) مذهب الأخفش أثبتته الأستاذ عبد السلام هارون بحواشي الكتاب ١٠٤/١ من طبعته .
(٥٤) الارتشاف ١١٢/٣ .

(٥٥) الأشباه والنظائر ٤٧٠/٤ وخرجوا الآية الكريمة (هاؤم اقرعوا كتابيه) اما أنها ليست من التنازع ، أو ان حرف العطف مقدر أو هي جملة حالية ، أى : هاؤم قارئين .

٣ - أن تتجه العوامل المتنازعة للمعمول ، بحيث يصح اتجاهها له لفظا ومعنى ، وهذا أمر بدهى ، والا فليس هناك تنازع •

١١ - الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف :

مما تجدر الإشارة اليه أن استخدام الواو للعطف في اللغة العربية هو الأكثر في الاستعمال ، والأقرب الى الذهن ، وأن استخدام الواو للامعية انما هو أمر يكاد يكون منحصرا في أساليب خاصة • ولعلنا نتساءل ما الفرق بين الواو في الحالتين ؟

قال ابن يعيش (٥٦) : الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب، أن التى للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التى بمعنى (مع) انما توجب المصاحبة ••• » •

وقال الأبدى (٥٧) : « الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف، أنك اذا قلت : قام زيد وعمرو ، ليس أحدهما ملبسا للآخر، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة وأذا قلت ما صنعت وأباك ؟ وما أنت والفخر ؟ فانما تريد : ما صنعت مع أبيك ؟ وأين بلغت في فعلك به ••• » •

وهذا تعريف دقيق من الأبدى بين المسائل المتشابهة ، التى يكون بينها تقارب في الصورة ، واقتراق في الحكم ، فصورة الواو واحدة في البابين ، ولكن المعنى يختلف في كل منهما •

١٢ - في باب الاستثناء .

من المقرر أن المستثنى هو الاسم الواقع بعد أدوات الاستثناء،

(٥٦) شرح المفصل ٤٩/٢ •

(٥٧) الأشباه والنظائر ٤٣٦/٢ ، ٤٣٧ •

والغالب أن يأتي في الكلام متأخرا ، أما تقديمه أول الكلام ففيه خلاف (٥٨) :

- ١ - الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام ، موجبا كان أو منفيا ، فلا يقال : الا زيدا قام القوم ، كما لا يقال : ما الا زيدا في الدار أحد ، وحجتهم أن ذلك لم يسمع ، وأن (الا) تشبه (لا) العاطفة ، ووار (مع) ، وهما لا يتقدمان ، وأولوا ما ورد من ذلك .
- ٢ - الكوفيون والزجاج : جوزوا تقديمه في الحالتين ، ووافقهم الأبدى (٥٩) على ذلك ، واستدلوا بقول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وانما أعد عيالي شعبة من عيالك
وقول العجاج :

وبادة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها انسى (٦٠)

- ٣ - وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفى - أيضا - وعصله الأخفش بين أن يكون النفى بالفعل فيجوز ، أو يكون بالحرف فلا يجوز .

ويبدو من مخالفة الأبدى الجمهور - هنا - أنه لا يهتم بذوى الآراء قدر اهتمامه بالرأى نفسه ، فهو لا يقبل الا ما يرتاح اليه ، ويظمن له ، ولا يضيره مخالفة البصريين ، وان وافقهم في النزعة، فهو يرى أن قول الكوفيين أقوى لورود السماع بالتقديم ، ولاشك أن

(٥٨) انظر في المسألة : الاصول ٣٠٥/١ والمنصف ٦٢/٣

والانصاف ٢٧٣/١ والرضى ٢٢٨/١ والخزانة ٣/٢ .

(٥٩) الارتشاف ٣٠٧/٢ والهمع ٢٢٦/١

(٦٠) البلدة : الأرض ، ليس بها طورى : ليس بها أحد .

المعول عليه عند المتدافع والتعارض هو السماع عن العرب، لذا كان رأيهم أولى عنده .

١٣ - في باب الاستثناء - أيضا - :

إذا تكررت (الا) لغير التوكيد ، وتأخر المستثنى عن المستثنى منه مثل قام القوم الا زيدا الا بكرا الا خالدا ، وقولهم : ما قام أحد الا زيدا الا بكرا الا خالدا .

فالنحاة (٦١) يقولون : يجب نصب الجميع ، الا واحدا منها فله معها ما له منفردا ، فيجوز اعرابه على البديل ، قال ابن مالك (٦٢) : « وان تأخرت فلو احد منها من الاعراب ما له لو انفرد ، ولما سواه النصب ... » .

وخالف الأبدى (٦٣) النحاة في هذا ، وأجاز في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قال النحويون ، ورفع الجميع على الصفة ، ويجوز أيضا في النفي نصب الجميع على الاستثناء ، ورفع الجميع على البديل ، أو النعت ، ورفع أحدهما على الوجهين ، ونصب الباقي على الاستثناء .

فالأبدى ينفرد بهذا الرأي ويخالف النحاة ، وليست المخالفة مجرد الشهرة ولكن يبدو أنه حين أجاز الاستثناء وأجاز معه النعت أو البديل لم يقصد أنه مقيس جيد ، ولكنه عمد إلى الجواز بغض النظر

(٦١) انظر : التسهيل ص ١٠٤ وشرح ابن عقيل ٢٢٤/٢ وأوضح

المسالك ٦٨/٢ .

(٦٢) شرح الكافية الشافية ٧١٣/٢ .

(٦٣) رأى الأبدى في : الارتشاف ٢١١/٢ والمرادى ١١١/٢ .

والهمع ٢٢٨/١ والأشباه ١٩٥/٢ والصبان ١٥٢/٢ .

عن شهرة المنع ، فله مندوحة في حكمه بالجواز ، ولعل أبا حيان قد لاحظ هذا فقد عرض رأى النحاة ، ورأى الأبدى ، ولم يرفضه رغم جراءة أبي حيان في مثل هذه المسائل .

١٤ - في باب الحال :

إذا وقعت جملة الحال فعلية ، فعلها ماضٍ مثبت ، فيجب الاتيان بـ « قد » والواو ، نحو قول امرئ القيس (٦٤) :

فجئيت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الالبسة المتفضل

وان كان في الجملة ضمير جاز اجتماع الواو وقد ، كقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » (٦٥) ، وقد تنفرد الواو ، وقد تنفرد قد ، ولكن هل يجوز أن يخلو الماضي منهما ؟ في ذلك خلاف (٦٦) :

ذهب قوم منهم الفقراء والمبرد والفرسي ، وتبعهم الجزولي وابن عصفور والأبدى الى اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدره ، لأنها تقربه الى الزمن الحاضر ، أى : قرب زمن الحال لزمن عاملها ، ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها .

وذهب الجمهور والكوفيون والأخفش الى عدم اشتراط ذلك ، لكثرة ما ورد .

(٦٤) ديوانه ص ١٤٨ وهو من معلقته المشهورة ، وقد ورد في المقرب ١/١٦١ ، وشرح التصريح ٢/٣٣٦ والهمع ٢/١٩٤ .

(٦٥) سورة الأنعام / ١١٩ .

(٦٦) انظر المسألة في : التوطئة ص ٢١٥ والارتشاف ٢/٣٦٩ .

والمرادى ٢/١٧١ والأشمونى ٤/١٩١ .

وأرى أن الأخذ برأى الجمهور أيسر وأسهل ، لورود شواهد كثيرة من هذا القبيل ، كقوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم » وقوله سبحانه : « وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا » وقوله عز وجل : « الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا » ولا داعي للتأويل لأن تأويل الكثير ضعيف ، وكثرة السماع أصل من أصول العربية •

١٥ - في باب التمييز

التمييز مسوق لبيان ما تضمنه العامل من فاعل ، أو مفعول ، أو غيرهما ، نحو : طاب محمد نفسا ، « واشتعل الرأس شيئا » (٦٧) ، فالتمييز فيهما محول عن الفاعل ، والأصل : طابت نفس محمد ، واشتعل شيب الرأس ، أما قولك : غرست الأرض شجرا ، وقوله تعالى : « وغرنا الأرض عيونا » (٦٨) •

فأكثر المتأخرين (٦٩) من النحاة ومنهم ابن مالك وابن عصفور يرون أنه محول عن المفعول والأصل : غرست شجر الأرض ، وفجرنا عيون الأرض •

وأنكر (٧٠) الشلوبين ، والأبدي ، وابن أبي الربيع نقله من المفعول ، وقال الشلوبين في الآية : ان (عيونا) نصب على الحال المقدر لا التمييز ، وقال ابن أبي الربيع : ان « عيونا » نصب على

(٦٧) سورة مريم / ٤ •

(٦٨) سورة القمر / ١٢ •

(٦٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك المجلد الثاني / ٥٩١ د • محمد

على ابراهيم أبو طالب وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤ والمرادى ٢/١٨٣ والأشموني ٢/١٩٥ •

(٧٠) انظر : التوطئة ص ٣١٤ ، والارتشاف ٢/٣٧٨ والمهجع ١/٢٥١

البدل أو على اسقاط حرف الجر ، أى : بعيون ، وسار الأبدى على رأى الشلوبيين (٧١) ، وقال :

« قولهم : منقول ، يمكن أن يراد به النقل من المفعول الذى لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد ظهرا وبطنا ... » •

والأخذ برأى ابن عصفور وابن مالك فى هذه المسألة — فى نظرى — أخرى وأجدر ، ويمكن أن يرد على الشلوبيين والأبدى بأن العرب التزمت التثكير فى ذلك ، والحال مشتق فى الأصل ، ولا يكون جامدا إلا فى مواضع خاصة •

١٦ — فى باب التمييز — أيضا — :

لا يتقدم تمييز الذات على عامله ، بل يجب تأخير عنه ، أما تمييز النسبة فلا يصح تقديمه — أيضا — سواء أكان العامل جامدا ، أم متصرفا ، فلا يقال : ما رجلا أحسن زيدا ، ولا يقال : نفسا طاب محمد ، هذا رأى (٧٢) سيبويه والفراء ، وأكثر البصريين ، والكوفيين ، ووافقهم ابن عصفور ، والأبدى ، قال (٧٣) :

« التمييز مشبه للنت ، فلم يتقدم ، وإنما تقدمت الحال لأنها خبر فى المعنى ولتقديرها بفى ، فاشبهت الظرف ، وأيضا فالحال لبيان الهيئة ، لا لبيان الذات ، ففارقت النت « ... » أه •

(٧١) الارتشاف ٣٧٨/٢ والمرادى ١٨٣/٢ •

(٧٢) انظر المسألة فى : الكتاب ٢٠٥/١ (مارون) والخصائص

٣٨٤/٢ والانصاف ٨٢٨/٢ وأسرار العربية لابن الأتبارى ص ١٩٦ ط

الترقى بدمشق وشرح الجمل ٢٨٣/٢ •

(٧٣) رأى الأبدى فى الأشباه والنظائر ٥٥٠/٢ •

وذهب الكسائي (٧٤) والجرمي والمبرد والمازني - ووافقهم
ابن مالك - الى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، لأن الفعل
عامل قوى محتجين ببعض أبيات وردت عن العرب ، والجمهور حملها
على الضرورة ومنها قول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقول الآخر :

أنفسا تطيب بنيل النى وداعى المنون ينادى جهارا

وأرى أن الأخذ برأى المجوز أقوى وأسهل ، لورود السماع في
أبيات كثيرة ، والقياس يؤيده - أيضا - لأن التمييز - وهو منصوب
- كالمفعول به ، وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل ،
إذا كان فعلا متصرفا ، ولا داعي لأن نحمل المسألة على الضرورة
أو الشذوذ .

١٧ - في باب (عطف النسق) :

يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض ، فيعطف الظاهر على
الظاهر ، ويعطف المظاهر على المضمرة ، متصلا ومنفصلا ، بشروط
أوردها النحاة في كتبهم (٧٥) .

ولكن هل يجوز عطف المضمير المنفصل على الاسم الظاهر ؟ فيه
خلاف (٧٦) :

(٧٤) رأيهم في المصادر السابقة ، والمقتضب ٣/٣٦ وشرح الكافية
الشيانية ٢/٧٧٦ والأصول ١/٢٢٣ والهمع ١/٤٥٢ وشرح التصريح
٤٠٠/١ .

(٧٥) المرادى ٣/٢٢٧ والإنصاف ٢/٤٧٤ وشرح التصريح ٢/١٥٠
والأشمونى ٣/١١٣ .

(٧٦) المراجع السابقة .

جمهور النحاة يجوزون ذلك ، مثل : أكرمت زيدا وإياك ، وقام
زيد وأنت •

وذهب الأبدى (٧٧) الى أن ذلك لا يجوز ، قال : « لا يجوز عطف
الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ، ويجوز فيما عدا ذلك •• » •

وعلة ذلك - عنده - أن الواو لما كانت لمطلق الجمع ، فكان
المعطوف مباشر بالعمل ، والعمل لا يجوز له العمل في الضمير وهو
منفصل مع إمكان اتصاله ، أما غير الواو فليس الأمر معها كذلك ،
كقولك : زيد قام عمرو ثم هو •

قال أبو حيان (٧٨) : « وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه
نصوص العربيين والنحويين » •

ورأى الجمهور أخرى بالمقبول، ولا أميل الى رأى الأبدى ، لورود
كثير من آيات القرآن الكريم تخالف رأيه ، قال الله تبارك وتعالى :
« ولتقعد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا
الله » (٧٩) •

وقوله سبحانه : « يخرجون الرسول وإياكم ••• » (٨٠) •

١٨ - في باب (نواصب المضارع) :

من نواصب المضارع « أذن » ، وهي : حرف جواب وجزاء ،
وهي تعمل النصب في الفعل المضارع بعدها ، بشروط ثلاثة :

-
- (٧٧) رأيه في : الارتشاف ٦٥٧/٢ والمغازي ٢٢٨/٣ والأشباح
٢٣٩/٢ والهمع ١٣٨/٢ •
(٧٨) الارتشاف ٢٥٧/٢ •
(٧٩) سورة النساء / ١٣١ •
(٨٠) سورة المتحنة / ١ •

(أ) أن تقع (اذن) في أول جملة الجواب ، فلا يتقدمها شيء غيرها .

(ب) أن يكون الفعل بعدها مستقبلا .

(ج) أن تتصل اذن بالفعل بعدها، فلا يفصل بينهما بشيء ، فان فصل رفع الفعل بعدها ، ألا الفصل بالمقسم (٨١) فانه يعتقر ، كقول حسان :

اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

وأجاز ابن عصفور (٨٢) وأبو الحسن (٨٣) الأبدى الفصل « بالظرف » نحو : اذن - غدا - أكرمك .

والصحيح المنع ، اذ لم يسمع شيء من ذلك ، ولو سمع لجاز .

١٩ - في باب (جوازم المضارع) :

الحذف في الكلام العربي على خلاف الأصل ، ومما يحذف : جملة الشرط والجواب ، والشرط والجواب معا ، وكل ذلك يصح اذا كان المحذوف معلوما من السياق لفظا أو دلالة .

وحذف الشرط أقل (٨٤) من حذف الجواب ، وأغلب ما يأتي مع (ان) الشرطية ، كتأوله تعالى : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره » (٨٥) .

(٨١) انظر : الكتاب ١٢/٣ والتبصرة ٣٩٦/١ والرضى ٢٣٥/٢ .
والمرادى ١٨٩/٤ والأشموني ٢٨٨/٣ .

(٨٢) المقرب ١/٣٦٢ .

(٨٣) رأيه في الارتشاف ٣٩٧/٢ والهمع ٧/٢ .

(٨٤) في شرح الكافية ١٦٠٩/٣ : « والاستغناء عن الشرط وحده

أقل من الجواب » .

(٨٥) سورة التوبة / ٦ .

وقول المثقب العبدى (٨٦) :

فأما أن تكون أخى بحق فأعرف منك غنى من سمينى
والا فاطرحتى واتخذنى عدوا أتقيك وتنتقيني

أى : والا تكن كذلك فاطرحنى •

وذهب (٨٧) ابن عصفور والأبدى الى أنه يجوز حذف فعل الشرط
فى الكلام بشرط تعويض (لا) عن المحذوف ، نحو : اضرب زيدا
ان أساء والا فلا •

قال أبو حيان (٨٨) : « وليس ذلك بشيء ، لأن (لا) نافية ،
وليست عوضا من الفعل ، ولو كانت عوضا لما جاز الجمع بينهما ، وأنت
يجوز لك أن تقول : وان لا يسيء فلا تضربه » أ.هـ •

ولعل ما ذهب اليه أبو حيان أحرى بالقبول ، لأن أداة الشرط
فى مثل هذا التركيب تطلب الفعل المنفى لا الفعل المثبت ، ثم ان الفعل
حذف وبقيت (لا) لتدل على أن المشروط هو النفى لا الاثبات ، فهى
نافية للفعل ، وليست عوضا منه ، لأنه يجوز الجمع بينهما •

٢٠ - جزم جواب الشرط :

اختلف (٨٩) العلماء فى جزم الجواب ومن أقوالهم :

(٨٦) ديوانه ص ٤٢ وانظرهما فى : الأمالى الشجرية ٢/٢٤٤
والغنى ١/٦١ والخزانة ٤/٤٢٩ •

(٨٧) شرح الجمل ١/٤٢٢ والارتشاف ٢/٥٦١ والتذييل ٦/٨٧١

(٨٨) التذييل ٦/٨٧١ (رسالة) د. عبد الحميد الوكيل •

(٨٩) انظر فى المسألة : الانصاف ٢/٦٠٢ والرضى ٢/٢٥٤ والتوطئة

ص ١٥٠ ومنهج الأخص فى الدراسات النحوية ص ٧٩ والتسهيل / ٢٤٠
والمرادى ٤/٢٤٤ •

- ١ — انه الجوار ، وهو مذهب الكوفيين •
- ٢ — انه فعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره ابن مالك في التسهيل •
- ٣ — انه الأداة وفعل الشرط معا ، ونسب الى الخليل •
- ٤ — انه الأداة وحدها وهو مذهب كثير من البصريين واختاره الجزولي والأبدي وابن عصفور (٩٠) •
- ٥ — انه مبنى ، هو وفعل الجزاء ، وهو رأى المازني •
- هذه أشهر أقوالهم ، والذي يبدو أن الرأى الرابع — هنا — هو الأقوى ، لأن الأداة هي الطالبة للجواب ، كما هي طالبة للشرط ، وقد اعترض ابن النظم على هذا الرأى بأنه ليس فى عوامل الجر ما يعمل فى شيئين فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك •
- ورد عليه بأن العمل انما يكون بحسب الاقتضاء ، وعامل الجر انما اقتضى شيئاً واحداً ، فكيف يعمل فى شيئين ، بخلاف عامل الجزم فانه يطلب شيئين والأبدي اختار — هنا — رأى أكثر البصريين وارتضاه ، والانسان اذا اختار رأياً واقتنع به ، صار كأنه رأيه •
- ٢١ — اعراب كلما :

اختلف النحاة فى اعراب كلما فى مثل قوله تعالى « كلما أضاء لهم مشوا فيه » (٩٢) •

- (٩٠) رأبهم فى : شرح الجمل ٢/١٩٥ ، والمقدمة الجزولية ص ٥٢ والتنايل ٦/٨٣٤ •
- (٩١) البحر المحيط ١/٩٠ ط : دار الفكر الطبعة الثانية والفتوحات الإلهية ٢/٢٤ •
- (٩٢) سورة البقرة ٢٠/ •

— فقال بعضهم : (كل) نصب على الظرفية،والعامل محذوف يدل عليه جواب الشرط المتأخر بعدها ، و (ما) مصدرية ، وفيها معنى العموم ، وقيل : نكرة موصوفة ، ومعناها : الوقت والعائد محذوف .

— وقال ابن عصفور والأبدي(٩٣) : ان (كلما) في هذه المسائل مرفوعة بالابتداء و (ما) نكرة موصوفة ، والعائد على الموصوف محذوف ، وجملة الشرط والجزاء في موضع الخبر ، ولا بد من ذلك لترابط الصفة بالموصوف ، والخبر بالمخبر عنه .

— وقيل انها شرطية بمنزلة (لما) مع الماضي .

وأنا لا أميل الى رأى ابن عصفور والأبدي لأن (كلما) وردت في كثير من الآيات منصوبة على الظرفية ، كقوله تعالى « كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا »(٩٤) و « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا »(٩٥) و « كلما دخلت أمة لعنت أختها »(٩٦) وآيات أخر .

٢٢٢ — باب كم الاستفهامية :

تميز كم الاستفهامية يكون مفردا نحو : كم كتابا قرأت ؟ وهو مذهب الجمهور ويرى الكوفيون : انه يجوز أن يأتي مفردا وجمعا نحو : كم شهودا لك ؟ .

(٩٣) رأيهما في : التذييل ٩٢٥/٦ والارتشاف ٥٦٥/٢ ، وتمهيد

القواعد ٧٨٥/٥ (رسالة) .

• (٩٤) سورة النساء ٥٦/

• (٩٥) سورة البقرة ٢٥/

• (٩٦) سورة الأعراف ٢٨/

ومن جهة اعرابه ، اختلف العلماء - أيضا - على أقوال
أهمها (٩٧) :

١ - أنه يكون منصوبا نحو : كم جنيتها ثمن هذه الكتب ؟ وهو
واجب عند بعض النحاة (٩٨) فلم يجيزوا جره مطلقا .

٢ - ويرى الخليل وسيبويه (٩٩) والفراء أنه يجوز جره ، بشرط
أن تجر كم بحرف نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ والجر بمن
مقدرة حذف تخفيفا ، وحرف الجر الداخل على كم عوض عنه .

٣ - ويرى الزجاج (١٠٠) : أن تمييزها مجرور باضافة كم
لا باضمار (من) ، وقد رد الأبدى (١٠١) رأى الزجاج وقال : انهم
حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر ، فكونهم لم
يتعدوا هذا فيه دليل لقول سيبويه والخليل والفراء .

وأقول ان رأى الخليل وسيبويه - وهو اختيار الأبدى - أخرى
بالمقبول ، وذلك لأن الكثير في تمييزها أن يكون مفردا منصوبا ، وان
سبقها حرف جر جاز جره بـ (من) المقدرة .

(٩٧) انظر المسألة في : شرح الجمل ٤٨/٢ والأصول ٣١٥/١

والارتشاف ٣٧٧/١ .

(٩٨) شرح ألفية ابن معطى ص ١١١٧ (رسالة) وشرح المفصل

لابن يعيش ١٢٦/٤ .

(٩٩) الكتاب ١٦٠/٢ (هارون) والمرادى ٣٢٤/٤ والهمع ٢٥٤/١

(١٠٠) المرادى ٣٢٦/٤ والأشمونى ٨٠/٤ .

(١٠١) رأيه في الهمع ٢٥٤/١ .

« وبعد » ***

فهذا عمل متواضع ، بذلت فيه الجهد ، فان جاء واقفيا بالغرض ،
 محققا للهدف ، فبتوفيق الله — تعالى — وعونه ، وان جاء غير ذلك
 فقد اجتهدت وبذلت ، والمجتهد ان اصاب فله اجران ، وان اخطأ فله
 اجر .

والله أسأل أن يجنبنا الخطأ ، وأن يوفقنا الى عمل الخير وخير
 العمل ، وأن يهدينا سواء السبيل .

• عبد الهادي أحمد قراج